نايف بن نهار

التوطين التفاعلي في العلوم الاجتماعية: الفكرة والمقياس

(الدوحة: مؤسسة وعي للأبحاث والدراسات، 2023). 105 ص.

مريم الدبعي
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة قطر.

بدران بن لحسن(*)
أستاذ باحث مشارك، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية ـ جامعة قطر.

أولاً: عرض تحليلي لمحتويات الكتاب

يبحث هذا الكتاب في فكرة التوطين التفاعلي في العلوم الاجتماعية، بوصفه حاجة ملحة لإعادة فهم الظواهر والبنى النظرية لمختلف العلوم الاجتماعية، وهو ما يسهم في إنتاج معرفة ووعي حقيقيين، ينطلقان من «وسطنا الإسلامي» ـ على حد تعبير المؤلف ـ ويتفاعلان مع ما هو عالمي، بما يلائم الواقع المحلي.

يتألف الكتاب من تمهيد وتسعة فصول: (أشكال التوطين؛ معنى التوطين؛ مشروعية التوطين؛ مقاومة التوطين؛ فلسفة التوطين؛ متطلبات التوطين؛ مسارات التوطين؛ مقياس التوطين؛ علم الاجتماع وسؤال التوطين). وفي ما يأتي عرض للنقاط الرئيسية في كل فصل.

يتناول الفصل **الأول** الأشكال المختلفة للتوطين، حيث قسمها الكاتب إلى خمسة أقسام رئيسية: «وظيفي» ويعني اختيار موظفين من نفس بيئة العمل، و«رمزي» كتسمية مكان ما باسم يحمل دلالة ثقافية أو فكرية، و«مادي» وذلك يتعلق بتفضيل الموارد والوسائل المحلية على غيرها، و«لساني» وذلك بتعريب المصطلحات الأجنبية، و«فكري» ويعني مراجعة الأفكار وتحليلها والتحقق من مواءمتها للواقع كي يكون لها جدوى. والتوطين الفكري هو الشكل الأهم بوصفه محددًا للوعي وهو بذلك ـ أي التوطين الفكري ـ يحتل الحيِّز الأكبر من الكتاب.

يتحدث الفصل **الثاني** عن معنى التوطين لغة واصطلاحًا، ويُعرف الكاتب التوطين الفكري على أنه: تهيئة الأفكار لتكون ملائمة لخصوصية معينة، ويقصد بالملاءمة هنا إعمال الحاسة النقدية لدى الباحثين

(*) البريد الإلكتروني: bbenlahcene@qu.edu.qa

لمعرفة مدى توافق الفكرة مع السياق، وهذا لا يتحقق إلا بدراية تامة لما نملك من جهة، ولما نحتاج إليه جهة أخرى. والتوطين إما أن يكون منطلقًا من الذات تصاعديًا ويسمى في هذه الحالة «توطين تأصيلي» وإما أن ينطلق من الآخر ويتم إسقاطه على الواقع ويسمى في هذه الحالة «توطين تفاعلي»، وهو ما اختاره المؤلف عنوانًا للكتاب. كما يركز هذا الفصل على فكرة مهمة وهي أن التوطين قد يفهم على أنه ترجيح للنسبية الخاصة بمجتمع أو ثقافة معينة على وجه الإطلاق، والحقيقة أن التوطين لا يدعو إلى ذلك وإنما يتخذ مسارًا متوسطًا بين الانطلاق من الواقع وبين الاستفادة من الآخر.

أما الفصل **الثالث** فيُعنى بمشروعية التوطين؛ ولما كانت العلوم الاجتماعية قائمة على دراسة السلوك الإنساني، وبما أن الثقافة جزء أصيل من هذا السلوك، كان من الواجب الاستفادة من هذه العلوم مع تحييد لعامل الثقافة بما يتناسب مع خصوصية كل مجتمع. من هنا يأخذ التوطين مشروعيته بوصفه «حقًا حضاريًا»، ولكون أن البشر بطبيعتهم مختلفين؛ فكل إنسان هو ابن بيئته وتجاربه وتاريخه ومحيطه، وهذا الاختلاف في الطبيعة يقتضي بالضرورة اختلافًا في الأفكار والسلوك، وبالتالي العلوم والنظريات، وأي ادعاء بعالمية الأفكار هو إنكار لحقيقة الاختلاف بين البشر.

في حين يدرس الفصل **الرابع** الأسباب المؤدية إلى مقاومة فكرة التوطين والتشكيك بمدى فاعليتها. وترجع هذه المقاومة إلى عدة أسباب منها (غموض المفهوم)، ويأتي أحد أهداف هذا الكتاب لإزالة الغموض حول فكرة التوطين، و«وجود تجارب خاطئة للتوطين»؛ لكن «خطأ التجربة لا يستلزم خطأ الفكرة» بالضرورة، ومراكمة المحاولات في هذا الشأن قادرة على تجاوز الأخطاء. إضافة إلى (تضييق أفق العلوم الاجتماعية) حيث يرى عدد من الباحثين أن التوطين يقتضي وضع الحدود والتركيز على الانتماءات، وهو ما من شأنه التأثير في اتساع فضاء العلوم الاجتماعية. والواقع أن فكرة التوطين تفتح أبوابًا جديدة للمساهمة في إنتاج العلوم انطلاقًا من رؤى مختلفة ومتنوعة. وكذلك «غياب البديل» بسبب غياب مشاريع توطينية حقيقية منطلقة من واقعنا، حيث ذهب البعض إلى أن من يدعو إلى فكرة التوطين لم يقدم للعلوم الاجتماعية إلا النقد، وهذه الحجة قد تبدو صحيحة لكن غياب المشاريع لا يعني أنه من الصواب تقبّل عيوب الواقع.

كما تمحور الفصل **الخامس** حول «فلسفة التوطين» ضمن مقدمتين أساسيتين هما المثاقفة والخصوصية، ويشار إلى المثاقفة بالتواصل الواعي مع الثقافات الأخرى، بينما يقصد بالخصوصية أنها حالة وعي الباحثين باختلاف الواقع والثقافة المنتمين إليهما. وقد تنبه الباحثون الغربيون إلى ضرورة وجود حركة للتوطين وخصوصًا في دراسات «النزاع والسلام»، وذلك بعد أن أثبتت هذه الدراسات عدم جدواها عندما يتم تطبيقها في مجتمعات غير التي قامت بإنتاجها، ولنا مع الحلول الاقتصادية المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي وقائع كثيرة.

وما يؤكد أهمية هاتين المقدمتين ذكرهما في النص القرآني، حيث يشير الكاتب إلى أن فكرة المثاقفة تظهر في القرآن بمعنى «التعارف» وذلك في قوله تعالى ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (الحجرات: 13).

وكذلك هو الأمر مع الخصوصية حيث تتضمن معاني الآية الكريمة ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾ (المائدة: 48) دعوة إلى الخصوصية، وبهذا يكون التوطين ضرورة شرعية تسبق الضرورة المنهجية.

ركز الفصل **السادس** على مسألة تحقيق متطلبات التوطين في البحث الاجتماعي، فالبحث لا يكون قابلًا للتوطين إلا بتوافر ستة شروط هي: شرط «الانطلاق من الظاهرة»؛ ويُعنى بالاهتمام بالواقع وتقديمه على النظريات. أما البحث الذي لا يتفاعل مع الواقع فالأولى أن يسمى بحثًا فلسفيًا لا اجتماعيًا، وشرط «الإسهام المعياري» بحيث يعكس البحث القيم التي يتبناها الباحث بموضوعية من دون حياد، حيث تقتضي الموضوعية تبني موقف مع وجود دليل يبرر ذلك، أما الحياد فهو عدم تبني أي موقف، وكثيرًا ما تستعمل حجة الحياد لتبرير السلبية والتخلف عن أداء الواجبات، ثم شرط «التفريق بين مشروعية المنطق ومشروعية التوظيف»؛ أي مراعاة السياق الذي ستطبق عليه الأفكار قبل تبنيها، وشرط «الانطلاق من لغة المجتمع»، وذلك لأن لكل لغة أفكارًا خاصة مرتبطة بها، تسهم هذه الأفكار بصورة أساسية في تكوين وعي الناطقين بها. وتجدر الإشارة إلى أن المقصود هنا لا يقتصر على اللغة العربية الفصيحة فقط وإنما يدخل في ذلك اللهجات المحلية المستعملة في السياق اليومي، ثم شرط «القابلية للتوطين»؛ وتقتضي «الوعي بالمنقول والمنقول إليه والمنقول منه»، وهذا يتطلب وجود طريقة للتفريق بين الأفكار والتحيُّزات المرتبطة بها من جهة، ووجود علاقة ملائمة بين الفكرة وسياقها من جهة أخرى، وقد كانت وما زالت هناك محاولات لتوطين بعض الأيدلوجيات مثل الاشتراكية والنسوية والليبرالية وربطها بالإسلام، والإشكالية هنا أن هذه الأفكار **غير قابلة للتوطين** لأنها تحمل قيمًا وتصورات وجودية تتعارض مع فكرة الإسلام نفسه، لذا يتم وصف مسار هذه المحاولات بالمسار التوفيقي، حيث يتم التنازل عن بعض القيم الإسلامية بما يتوافق مع جوهر هذه الأيديولوجيات. وأخيرًا شرط «مأسسة التوطين»؛ وتعني تبني المؤسسات التعليمية والدول فكرة التوطين، وهذا المتطلب مهم جدًا لضمان تحقق التوطين في العلوم الاجتماعية، لأن ثمار التوطين لا يمكن أن تأتي إلا عبر تغيرات كثيرة وجذرية يصعب تبنيها من جانب الأفراد فقط، وإنما يتطلب ذلك جهدًا جماعيًا تعاونيًا.

اشتمل الفصل **السابع** (مسارات التوطين) على ذكر المحاولات السابقة للتوطين في وطننا العربي، حيث اتسمت هذه المحاولات بالأسلمة تارة، فظهر من ينادي بعلم اجتماع إسلامي وعلم اقتصاد إسلامي وعلم نفس إسلامي، وبالعروبة تارة أخرى وظهر أيضًا من ينادي بعلوم عربية. والمطالبة بعلوم إسلامية أو عربية أمر مشروع، خصوصًا للباحثين المسلمين والعرب، لكن هذه الدعوات تقدم في صورة غير واضحة، وغالبًا يتم فهمها على نحوٍ خاطئ. فعندما يقول الباحث العربي نريد علمَ نفس عربيًا هو لا يقصد هنا تغيير جوهر علم النفس وإنما يقصد توظيف ما توصل إليه علم النفس العالمي بما يتناسب مع السياق العربي، فمثلًا يعرف عن المجتمعات الغربية بأنها مجتمعات فردية (أي أن الفرد هو الوحدة الرئيسية في المجتمع)، في المقابل تعرف المجتمعات العربية بأنها مجتمعات جماعية (تمثل الأسرة ككل الوحدة الأساسية

للمجتمع)، وفي هذه الحالة ليس من المنطق أن يعالج طبيب نفسي مريضًا من مجتمع جماعي بأداة غربية بمعزل عن طبيعة المجتمع الذي ينتمي إليه المريض، إذ الأصل هنا هو التركيز على السياق(الواقع) بعيدًا من التسميات التي لا تعبر في كثير من الأحيان عن وجود توطين حقيقي.

كما قدم الفصل **الثامن** (مقياس التوطين) أداة لقياس نسبة التوطين في البحث الاجتماعي، وذلك وفق سبعة أبعاد مختلفة هي: «البعد الوجودي»، و«البعد القيمي»، و«البعد التاريخي»، و«البعد الموضوعي»، و«البعد المفاهيمي»، و«البعد المصطلحي»، و«البعد المنهجي». ويندرج تحت كل بعد سؤال يهدف إلى قياس مدى تحقيق البعد، ولا يشترط أن تشمل الأبحاث أو المقررات الدراسية الأبعاد كلها. وهذا المقياس أطروحة مهمة تنتقل بالتوطين من مجرد طرح نظري إلى توفير مؤشرات قياس، يمكن بها قياس مدى التحقق العملي للتوطين.

يعرض الفصل **التاسع** (علم الاجتماع وسؤال التوطين) نموذجًا تطبيقيًا حيًا يجسد أبعاد التوطين في علم الاجتماع، حيث تم اختبار أبعاد التوطين ـ السالف ذكرها في الفصل الثامن ـ على الكتب التدريسية لعلم الاجتماع، حيث تبين خلوّها من أي توطين حقيقي يذكر.

ثانياً: ملحوظات نقدية

يمكِّننا العرض التحليلي لمحتويات الكتاب من تسجيل ملحوظات عن هذا العمل المهم في سياق التنظير لتوطين العلوم عمومًا، والعلوم الاجتماعية والإنسانية بوجه خاص، وتقديم معايير أو مقاييس واضحة للباحثين وللمراكز البحثية وللمؤسسات لتطبيقها في ممارسة التوطين.

1 ـ حاجة التوطين إلى التنظير والتطبيق

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى اشتماله على البعدين النظري والتطبيقي في آن واحد، مع تقديم أدوات بحث وأمثلة حقيقية تمكِّن الباحث من المساهمة الفعالة في حركة التوطين مستقبلًا، فضلًا عن بيان مشروعية التوطين وتفنيد الأسباب التي قد تؤدي إلى مقاومة التوطين، حيث اعتمد المؤلف على منهج وصفي تحليلي «مؤطر بالإطار الإسلامي»، مستعملًا لغة مختصرة وصوغًا واضحًا، مع وجود تنوع في المصادر بين ما هو عالمي وما هو محلي في صورة تتجلى فيها فكرة التوطين بوصفها «قائمة على اعتبار الفروقات لا نفي المشتركات».

2 ـ مسوغات التوطين وفلسفته

ما يحسب للكتاب أنه تناول التوطين بوصفه ضرورة معرفية ومنهجية وفكرية وحضارية، ثم تناول مسوغات التوطين بوصفه يقوم على مثاقفة واعية بصيرة، وأنه استجابة للخصوصية التي لا تعني الانغلاق ولكن تعني مراعاة الاختلاف والعناية بالمشترك ومراعاة السياق. وهذا ما يجعل من فلسفة التوطين تقوم على مثاقفة ومراعاة الفوارق والمشتركات مما يعد ضرورة شرعية ومعرفية.

3 ـ أهمية توافر مقياس للتوطين

قدم الكتاب إضافات منهجية مهمة لمسألة توطين العلوم بتقديمه مقياسًا من

خلاله نستطيع أن نحقق التوطين واقعًا عمليًا، وقد طبق ذلك المقياس على مقررات تدريس علم الاجتماع.

والحقيقة أن وجود مقياس نتبعه في تحقيق التوطين مهم جدًا ليخرج التوطين من مجرد عملية نقدية للمعرفة الاجتماعية المعاصرة، على سعي منهجي منظم يمارس التوطين وفق مؤشرات واضحة، يمكن إعمالها في الواقع. وحتى لو ظهر فيها عيب فإنه يتم إصلاحه وتطوير المقياس، بدل البقاء في منطقة فراغ يفتح المجال للصراع الأيديولوجي. وهذا يحمد للمؤلف نايف وللكتاب، حيث يفتح الأفق أمام الباحثين والمؤسسات لتحويل التوطين إلى عمل معرفي ومنهجي ومسار تطبيقي.

4 ـ مسالة لغة المجتمع

تمنيت لو أن المؤلف أبدى اهتمامًا أكبر للمتطلب الرابع (الانطلاق من لغة المجتمع) في الفصل السادس من الكتاب، لما لذلك من أهمية بالغة غائبة عن الوعي الجمعي في كثير من الأحيان. ويذكر الكاتب أن «تجاوز لغة المجتمع يعد تجاوزًا لوعي المجتمع نفسه» وهذا صحيح، لكن كيف يحدث ذلك؟ وكيف تشكل اللغة وعي من ينطق بها؟

وقد ضرب لنا مثلًا من اللغة مما يسمى متلازمات لفظية (Collocations) ـ تحديدًا ـ فمثلًا يقال بالعربية فلان رُزق بطفل ويقال بالإنكليزية «had a baby» بمعنى أمتلك طفلًا وما بين الرزق والامتلاك فرق كبير، ولنأخذ مثالًا آخر من علم السياسة حيث نقول بالعربية «إحلال السلام» بينما في الإنكليزية نقول «peacemaking» وبالتالي يكون التصور العربي للسلام أحيانًا بأنه يحدث دفعة واحدة بينما التصور الغربي يفترض بأن ذلك لا يتم إلا وفق إجراءات (process). وأنا هنا أتحدث عن تصور الإنسان العادي غير المنشغل بالسياسة، وإذا ما أخذنا مثالًا آخر من النص القرآني لكلمة «إقامة الصلاة» في قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَت قُلُوبُهُم وَٱلصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُم وَٱلمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقنَٰهُم يُنفِقُونَ**﴾ (الحج: 35)، تحمل إقامة الصلاة هنا معنى عميقًا وكأن الصلاة بناء يجب إقامته حيث يقول السعدي في تفسير الآية «(أي الذين جعلوها قائمة مستقيمة كاملة: بأن أدوا اللازم فيها والمستحب وعبوديتها الظاهرة والباطنة)» وهذا المعنى المتحقق باللغة العربية ـ في اعتقادي ـ يفقد جزءًا من معناه عند ترجمته لأشخاص من ديانات أخرى ذلك لأنه معنى مرتبط بالوعي الإسلامي لأهمية الصلاة ودورها في النهي عن المنكر، أما إذا ما انتقلنا إلى نشرات الأخبار ودور اللغة في التأثير في وعي المشاهد فالقائمة تطول.

من هنا فإن هذه النقطة تحتاج إلى مزيد من النقاش والتعميق، وبخاصة في ما يتعلق باللهجات المحلية، واللغة العربية، وكيفية التوفيق بينهما. ولعل الكاتب يوسع مناقشة الموضوع أكثر في طبعات مقبلة للكتاب.

وختامًا، فإن هذا العمل الرائد لا غنى عنه للباحثين المهتمين بتوطين العلوم عمومًا والعلوم الإنسانية والاجتماعية خصوصًا، والأمر نفسه في ما يخص المراكز البحثية والمؤسسات العربية والإسلامية التي يهمها توطين العلوم، وممارسة مثاقفة إيجابية إبداعية تتواصل مع المعرفة المعاصرة تواصلًا نقديًا يوازن بين الخصوصية والكونية □